السياسة الخارجية السعـ

رؤية استراتيجية للمملكة والعالم: المصالح والمستقبل

بقلم : د / محمد بن إبراهيم الحلوة

في مجال العلاقات الدولية يميز الباحثون بين ثلاثة مصطلحات رئيسية هي : السياسة الخارجية Foreign policy، والسياسات الدولية International politics والعلاقات الدولية International Relations والسياسة الخارجية تعني القرارات التي تحدد أهداف الدولة الخارجية والأعمال التي تتخذ لتنفيذ تلك القرارات في حين تعني السياسات الدولية التفاعل الذي يحدث بين دولتين أو أكثر في المجال الدولي، أي الفعل وردة الفعل والتفاعل بين الوحدات السياسية أما العلاقات الدولية فهي ذلك المصطلح الذي يشير على كافة أشكال التفاعل بين وحدات المجتمع الدولي سواء كانت تلك الوحدات دولاً أم غير ذلك مثل المنظمات الإقليمية والدولية، والشركات متعددة الجنسية .

وستتناول هنا السياسة الخارجية السعودية من خلال منظور يجمع بين هذه المصطلحات الرئيسية في علم العلاقات الدولية حيث أنه في مجال التطبيق والممارسة من الصعوبة بمكان التمييز أو الفصل بين مجالات السياسة الخارجية .

معطيات السياسة الخارجية السعودية :

تستند السياسة الخارجية السعودية في تفاعلها الدولي (الأقليمي والعالمي) على معطيات شكلت في مجملها مصادر السياسة الخارجية السعودية وعززت في تاثيرها من فاعلية الدبلوماسية السعودية ومن هذه المعطيات :

أولاً : البعد الاقتصادي : تمتلك المملكة العربية السعودية احتياطياً يقدر بـ (٢٦٥) بليون برميل من البترول الثابت وجوده، وهذا يمثل ٢٠٪ من احتياطي البترول العالمي، وتعتبر المملكة الأولى عالمياً في مجال تصدير البترول حيث تصدر يومياً (٧,٣) مليون برميل من الخام والمنتجات البترولية، وهذا يشكل ١٥٪ من الصادرات العالمية وتلعب المملكة دوراً محورياً في منظمة الأوبك، وتراعي في سياستها البترولية مصالح كل من المنتجين والمستهلكين للبترول، كما تراعي استقرار سوق البترول العالمية وخلال الفترة مابين ١٩٧٣ – ٢٠٠٩ بلغ أجمالي ما قدمته المملكة من مساعدات أنمائية(٩٩,٧) بليون دولار استفاد منها (٩٥) دولة نامية وتساهم المملكة بشكل فاعل في المنظمات الاقتصادية الاقليمية والدولية حيث أنها تساهم بحصة الأسد في البنك الاسلامي للتنمية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية، والمملكة عضو في المجالس التنفيذية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي بحصة تصويت ٣,١٦٪ في الصندوق و ٢,٧٩٪ في البنك الدولي وتمثل مساهمة المملكة سابع أكبر حصة في مساهمات الصندوق والبنك – بعد الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا وفرنسا وبريطانيا والصين – يضاف إلى ذلك عضوية المملكة في مجموعة العشرين .

ثانياً : البعد العربي والإسلامي : تعبر المملكة بشكل عفوي وتلقائي عن عمق هويتها العربية والإسلامية، حيث تعد منبع العروبة ومهد الإسلام وتضم المملكة العربية السعودية الحرمين الشريفين حيث يتجه إلى الكعبة

ـــــودية: معطيـــات.... وتحـديـــات

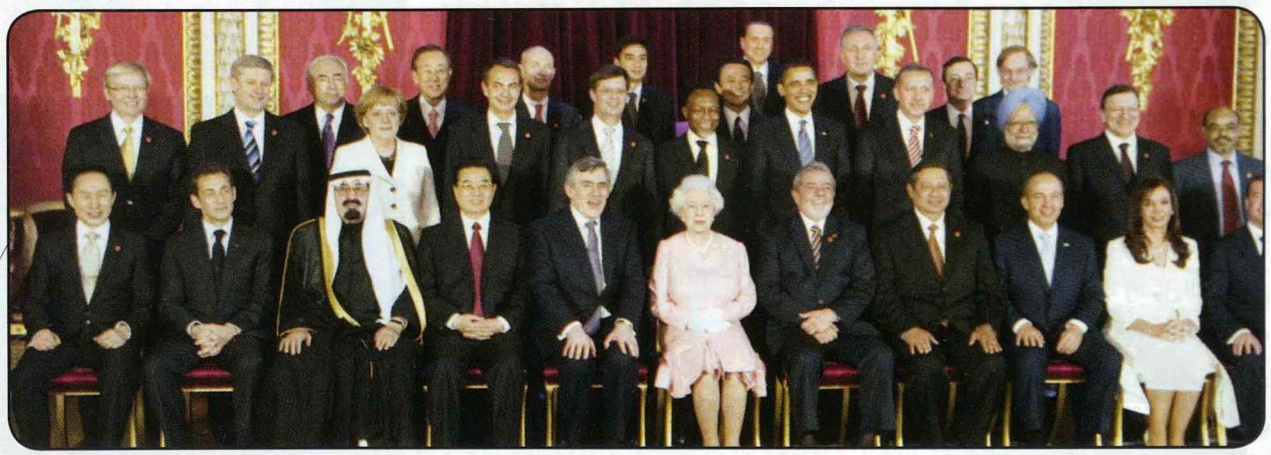

المملكة حضور فاعل في قمم العشرين.

المشرفة خمس مرات يومياً أكثر من (١٣٠٠) مليون مسلم ويوجد في المملكة أكبر مطبعة لطباعة المصحف الشريف، كما يوجد بها مقرات عدد من المنظمات الإسلامية الهامة ومنها : منظمة المؤتمر الإسلامي، والبنك الإسلامي للتنمية ورابطة العالم الإسلامي، والندوة العالمية للشباب الإسلامي ونظراً لوجود هذه الأماكن المقدسة، وهذه المؤسسات الإسلامية الهامة فقد جسدت المملكة هيبة الإسلام وأصبحت محط أنظار المسلمين .

ثالثاً : البعد الاستراتيجي : تجسد المملكة بحكم موقعها الجغرافي ومساحتها وثقلها الاقتصادي والسكاني المحور الرئيسي في منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كما تمثل محوراً هاماً في منظومة الدول العربية والإسلامية، وتربط المملكة بحكم موقعها الجغرافي بين قارة آسيا وأفريقيا، وتقع على أهم البحار(الخليج العربي، البحر الأحمر) وتمثل مجال عبور جوي هام بين الشرق والغرب، وعلى مقربة منها يقع اثنان من أهم الممرات المائية الدولية (مضيق هرمز، ومضيق باب المندب) .

*** تعامل المملكة مع الأزمات الإقليمية والمتغيرات الدولية أكسبها رصيداً ضخماً من المصداقية والاعتدال والنجاح.**

رابعاً : البعد الواقعي : من الثوابت الأساسية في السياسة الخارجية السعودية نهجها الواقعي في التعامل مع الدول ومع الأزمات الإقليمية والتطورات الدولية، مما أكسبها رصيداً ضخماً من المصداقية وهذا النهج الواقعي أبعد المملكة عن النزعة الامبريالية في سلوكها الإقليمي وجعل منها محور اعتدال في المنطقة وضمن هذا النهج نظرت المملكة لعلاقاتها الدولية ضمن منظور وطني، وعربي وإسلامي وإنساني وتتعامل المملكة مع الممكن سواء في علاقاتها الدولية الثنائية أو فيما تطرحه من مبادرات سياسية تجاه الأزمات الاقليمية أو الأحداث الدولية، وتسعى للمحافظة على التوازنات الأقليمية التي تحقق الاستقرار لدول المنطقة وفي تعاملها مع الأزمات الأقليمية تأخذ بخيار الدبلوماسية لإدراكها بأن الدبلوماسية الفعالة يمكن أن توفر الجهد، وتقلل الثمن، وتحقق الغاية المنشودة، وتوجد مناخاً للفعل والتفاعل الدولي .

تحديات السياسة الخارجية السعودية :

أولاً : التحدي المؤسسي : لقد رفع التطور المذهل في حقل العلاقات الدولية تحدياً غير مسبوق لجهاز صنع السياسة الخارجية في جميع الدول ومنها المملكة العربية السعودية فقد تعددت الأجهزة الحكومية التي تساهم في صنع وتنفيذ السياسة الخارجية للدول، حتى أننا نجد أن بعض الأجهزة الحكومية أصبح لها اتصال يومي مباشر مع العالم الخارجي قد لا يقل عن اتصال وزارة الخارجية وتكاملت مصالح الدول وتشابكت مما غير من مضمون ومفهوم المصلحة الوطنية كما برز دور المواطن العام في مدخلات القرار الخارجي سواء من خلال المؤسسات المدنية و السياسة أو الرأي العام وجاءت الثورة في وسائل الاتصالات وتقنية المعلومات وبما فتحته من آفاق جديدة في التواصل بين الشعوب لتعقد من

المملكة والعالم: رؤية استراتيجية للمستقبل

عملية صنع القرار الخارجي يضاف إلى ما سبق ظهور أنماط جديدة من الدبلوماسية تزاحم الدبلوماسية التقليدية مثل دبلوماسية القمم والدبلوماسية الموازية والدبلوماسية البرلمانية، والدبلوماسية الشعبية والمملكة العربية السعودية ليست استثناءاً من هذه التطورات في عالم السياسة الخارجية .

ولقد سعت وزارة الخارجية في المملكة العربية السعودية للاستجابة لهذه التحديات بيد أن استجابتها كانت محدودة أمام قوة التحديات وتنوعها وتمثلت هذه الاستجابة في إعادة هيكلة الوزارة بما يلائم نمط العلاقات الدولية المعاصرة والذي برز فيها دور المنظمات الأقليمية والدولية بيد أن ما هو مطلوب من جهات صنع السياسة الخارجية بالمملكة خصوصاً في هذه المرحلة هو تعزيز مساندة القرار الخارجي وترشيد مدخلاته من خلال عمل مؤسسي وبما يتلائم مع مستوى التحديات التي تواجهها السياسة الخارجية السعودية في محيطها الاقليمي والدولي .

ثانياً : التغير في نسق المنتظم الدولي : لقد أدت نهاية الحرب الباردة ثم ظهور الوفاق الدولي وما تلاه من انهيار للمعسكر الاشتراكي إلى تغير جذري في نسق المنتظم الدولي فقد تحول هذا المنتظم من منتظم ثنائي القطبية إلى منتظم آحادي انفردت الولايات المتحدة الأمريكية بقيادته، ولا شك في أن هذا التحول ليس في صالح دول المجتمع الدولي، ومنها المملكة ،إذ أنه حد من خياراتها في لعبة التوازنات الدولية، كما أظهر هذا التحول ما هو كامن في سلوك الولايات المتحدة الأمريكية من نزعة أمبريالية لا شك في أن المملكة العربية السعودية كانت ولا تزال وستظل تربطها علاقات استراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية، بيد أن هذا لا يمنع من اختلاف مصالح وتوجهات البلدين حيال العديد من القضايا الإقليمية والدولية .

ثالثاً : تراكم الأزمات الإقليمية : لقد شاء الله أن تكون المملكة في عين العواصف والأزمات الإقليمية فخلال الفترة ما بين ١٩٧٩ – ٢٠١١م عصفت بالمنطقة العديد من التحولات والأزمات الكبرى والتي رفعت تحدياً غير مألوف لصانع القرار السعودي ومن هذه التحولات والأزمات نذكر منها على سبي المثال لا الحصر :

القضية الفلسطينية بتشعباتها السياسية والإنسانية، الثورة الإيرانية وما رفعته من تحديات سياسية وأمنية لدول الخليج العربية، الحرب العراقية، الإيرانية وتداعياتها الإقليمية، احتلال العراق لدولة الكويت وما جسده من تحدي سافر لمنظومة الأمن العربي، الاحتلال الأمريكي للعراق والذي جعل أقوى قوة في العالم فجأة على الحدود الشمالية للمملكة وأدخل العراق في مستنقع الحرب الأهلية، مساعي إيران لامتلاك قدرات نووية ونظام إرسال صاروخي متطور قادر على حمل الرؤوس النووية، تدخل إيران في الشؤون الداخلية العربية، الأزمات المزمنة في كل من اليمن ولبنان والصومال وأخيراً الزلزال السياسي الذي ضرب العالم العربي في مطلع عام ٢٠١١م وادى إلى تغير في بنية بعض الأنظمة العربية وإنهاء حالة الاستثناء العربي من موجات التغيير الكبرى.

هذا التراكم للتحولات والأزمات شكل عبئاً غير مسبوق على صانع القرار السعودي وعلى الإمكانيات السعودية وهذه التحولات والأزمات يزداد مفعولها يوما بعد يوم نظراً لتعقيداتها المحلية، والاقليمية، والدولية مما يعني أن آلية صنع القرار الخارجي السعودي مقبلة أكثر من أي وقت مضى على تحديات كبيرة مصدرها التأزم الأقليمي .

رابعاً : مستجدات الظواهر في المجتمع الدولي : اتسمت العقود الأخيرة ببروز ظواهر دولية أثرت في تشكيل السياسات الدولية .

أبرز هذه الظواهر ظاهرة العولمة في أبعادها المختلفة خصوصاً بعدها السياسي والذي كان له دور كبير في تشكيل القيم والمفاهيم الدولية المعاصرة لقد أدى سقوط الاتحاد السوفيتي وانهيار حائط برلين إلى تقهقر في دور الايديولوجيا في تشكيل السياسات الدولية

المنظمات الإقليمية و الدولية تشهد على سياسة المملكة المتوازنة عالمياً

وحل محلها مشترك دولي يركز على تعزيز حقوق الإنسان ومشاركة الشعوب من خلال مؤسساتها التمثيلية في صنع القرار ولم تكن المملكة معزولة عن هذه التحديات ولا مترددة في الاستجابة لها حيث أنها في طور تشكيل مؤسساتها الوطنية التي تستوعب هذه المستجدات وفق أطر قيمها الثقافية الوطنية ومرحلة تطورها السياسي .

وبرزت ظاهرة صدام الثقافات لتشكيل طرحاً جديداً في العلاقات بين الأمم وجاء هذا المفهوم ليجعل من الصدام الثقافي بديلا للصدام الايدلوجي والاقتصادي القائم في المجتمع الدولي ووفقاً لمنظر هذا المفهوم (صامويل هنتغتن) «أن الخطوط الفاصلة بين الحضارات ستكون خطوط المعارك في المستقبل» وأن «التفاعل بين الإسلام والغرب صدام حضارات» وبحكم مكانة المملكة ودورها القيادي في العالم الإسلامي فقد تصدت لهذا الطرح الذي يوجد العداوة والبغضاء بين الشعوب بطرح بديل يتمثل بالحوار بين اتباع الأديان بغية تعزيز قيم المحبة والسلام فقد قاد خادم

*** منذ بروز ظاهرة الإرهاب واجهت المملكة تحديات كبيرة مزدوجة في محاربة الظاهرة وطرح الحوار بديلا عن الصدام .**

الحرمين الشريفين الملك عبدالله جهود محلية وإقليمية ودولية لنشر وتعزيز الحوار بين اتباع الأديان تمثلت هذه الجهود بنداء مكة المكرمة ثم بمؤتمر مدريد وتوجت بلقاء قمة في الأمم المتحدة وقد سعى الملك عبدالله من خلال هذه الجهود لفتح صفحة جديدة في تاريخ البشرية يحل فيها المحبة والوئام محل التوتر والعداء والتركيز على المشترك الأنساني بين اتباع الاديان والثقافات وإبراز القيم النبيلة في كل دين مع احترام خصوصية كل معتقد وثقافة .ومنذ الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م وجدت المملكة نفسها فجأة أمام ظاهرة جديدة تمثلت بالارهاب الدولي وعانت المملكة مثل غيرها من الدول من هذه الظاهرة والتي الحقت الأذى المادي والبدني في كثير من الدول وعاني منها الكثير من الشعوب ومما آثار قلق القيادة السعودية والشعب السعودي هو أن العناصر الارهابية لبست ثوب الإسلام عند تنفيذ أعمالها الشريرة مما جعل المملكة تواجه تحدياً مزدوجاً :مادياً تمثل بالعمل الارهابي وثقافيا تمثل بالدفاع عن الإسلام ومانسب إليه من أعمال شريرة يحرمها في تعاليمه وتتنافى مع قيمه ومضامينه الأنسانية ولقد تصدت المملكة لهذه الظاهرة الإرهابية من خلال برنامج متكامل الابعاد شمل البعد الأمني والفكري ففي الوقت الذي أحكمت فيه حكومة المملكة من قبضتها الأمنية على العناصر الإرهابية سخرت كل آليات التنشئة السياسية في المجتمع لأحتواء هذه الظاهرة وفي الوقت الذي عملت فيه حكومة المملكة على تفكيك الخلايا الارهابية، وتجفيف منابعها ،وحرمانها من مصادر التمويل ،نفذت برنامج (مناصحة) للعناصر التي تلوث فكرها بالارهاب في حين تم تنفيذ (حملة السكينة) كإجراء وقائي لاحتواء العناصر المتطرفة .